› ياسين ابراهيم (وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي) لـ«الشروق»

قريبا، تونس «حضيرة» كبرى للمشاريع

تستعد تونس للدخول خلال الفترة القادمة مرحلة مفصلية من تاريخها في المجال الاقتصادي وذلك عبر المجلة الجديدة للاستثمار والمخطط التنموي الخماسي 2016-2020 وكلاهما سيفتحان الأبواب امام بعث عديد المشاريع التنموية والاستثمارية في البلاد خاصة في الجهات الداخلية.

هذه ابرز التشجيعات المرصودة للمستثمرين

ياسين ابراهيم

أجرى الحوار فاضل الطياشي

تونس ـ الشروق:

"الشروق" التقت السيد ياسين ابراهيم وزير التنمية والاستثمار والتعاون الدولي للحديث حول هذا التمشي الاقتصادي المنتظر في تونس في الفترة القادمة ومدى القدرة على تحقيقه ..

لا حديث هذه الايام في الاوساط الاقتصادية الا عن المجلة الجديدة للاستثمار التي ستعوض القديمة والتي يعلق عليها كثيرون آمالا عديدة لتحقيق نقلة اقتصادية .. فما هي هذه المجلة مقارنة بالمجلة الحالية وما الجديد فيها ؟

هي موجهة أساسا للتشجيع على الاستثمار الخاص في كل انحاء البلاد لكن على وجه الخصوص في المناطق الداخلية والحدودية دون تجاهل بعض معتمديات الشريط الساحلي التي تحتاج بدورها الى التنمية والاستثمار. فهي تتضمن تقليصا من الاجراءات والتعقيدات الادارية عند بعث المشاريع والتقليص من التراخيص ومن كراسات الشروط مع الاخذ بعين الاعتبار القوانين التي تنظم بعث المشاريع في بعض القطاعات الحساسة.. كما تتضمن جملة من الحوافز المادية للمستثمرين وكل ذلك في اطار شامل وهو فك عزلة المناطق الداخلية والزيادة في مواطن الشغل...

ما يهم التونسيين اليوم هو اعادة الرفع من نسق الاستثمار الذي تراجع من 24 بالمائة من الناتج الداخلي في 2010 الى 19 بالمائة سنة 2015 ولا تبلغ نسبته حاليا (مقارنة بالاستثمار العمومي) سوى 61 بالمائة وهي ضعيفة مقارنة بالمغرب (75 بالمائة)وتركيا (85 بالمائة).. والسبب هو عدم استقرار الوضع الامني والسياسي وكذلك تعقيدات الاجراءات في المجلة القديمة التي لا تشجع المستثمر الوطني والاجنبي.

لنبدأ بالجانب الاهم وهو الحوافز المالية التي ينتظرها اغلب المستثمرين؟

ستكون الحوافز المالية مباشرة وليست فقط اعفاءات جبائية كما في المجلة السابقة .. وقع تحديد صنف اول من المناطق وهي التي يسمح الاستثمار فيها بالحصول على منحة من الدولة بقيمة 3 ملايين دينار عوضا عن 2 م.د في السابق، ويمكن ان تبلغ حد 30 بالمائة من قيمة المشروع. كما تتكفل الدولة بتكاليف الضمان الاجتماعي مدة 10 سنوات وعند الاستثمار في الصنف الثاني من المناطق (داخلية لكنها غير بعيدة عن الشريط الساحلي، تكون المنحة في حدود النصف).

من التشجيعات أيضا هو انه عند اللجوء الى موارد اولوية في منطقة ما (حجارة – رخام..) يمكن الحصول على منحة مالية عند اقامة المشروع بالمنطقة نفسها.

كذلك هناك قطاعات ذات اولوية يُمَكّن الاستثمار فيها من الحصول على حوافز مالية حتى لو كانت في منطقة ساحلية، وهي قطاعات استراتيجية يبلغ عددها 20 قطاعا وقع عليها الاختيار مثلا صناعة الادوية – صناعة مكونات السيارات – صناعة مكونات الطائرات - النسيج -الاحذية -الطاقة المتجددة - الاقتصاد الاخضر والتكنولوجيا..)

كذلك عند شراء تجهيزات تكنولوجية تتكفل الدولة بنصف النفقات كذلك تحمل نصف نفقات التكوين.

وماذا عن تقليص الاجراءات و"التعقيدات" الادارية؟

هو موضوع المحور الاول من المجلة وهو "النفاذ الى السوق" ويتضمن حقوق وواجبات المستثمر.. قلصنا مثلا من الرخص صلب المجلة وتركنا الامر للقوانين الاخرى لتحديد بعض الرخص لقطاعات معينة وحساسة كذلك الغينا مسألة تدخل الهيئة العليا للاستثمارات بالنسبة للترخيص للأجانب وتوحيد القوانين للاجانب والتونسيين في كل قطاع.

كما ستتضمن المجلة ايضا تشجيعات للقطاع الفلاحي فضلا عن انها ستزيد من التشجيع على التصدير لان المؤسسات المصدرة سيكون لها نصيب من الحوافز المالية.

ناتي الآن الى "الأمل" الثاني الذي ينتظره التونسيون لانقاذ البلاد من وضعها الصعب وهو المخطط الخماسي للتنمية.. الى اين وصل اعداده؟

كما تعلمون وقع تضمين الرؤية الشاملة حول المخطط الخماسي للتنمية 2016 – 2020 ضمن الوثيقة التوجيهية بعد عملية تشخيص لفترة 5 سنوات الماضية وانطلاقا منها اشتغلت الجهات والقطاعات على اولوياتها من المشاريع منذ جويلية الفارط. ثم قمنا بضبط التوجهات الكبرى والرؤية الاستراتيجية ثم الاولويات والمشاريع التي تم اقتراحها من الجهات والقطاعات والآن أعددنا صلب الوزارة نسخة اولى من هذه الاولويات وارسلناها الى الوزارات منذ الجمعة الفارط لتقوم بقراءة شاملة لها وتبدي ملاحظاتها حول المخطط الوطني بصفة شاملة وحول المخطط الجهوي والمخطط القطاعي.

وبالتالي سندخل الان مرحلة التحكيم. فالمطالب اكثر من الامكانيات المتوفرة او التي قد تتوفر، لذلك يجب العمل بآلية التحكيم التي ستؤدي الى اختيار المشاريع الاخيرة وتأجيل البعض الآخر للمخطط الموالي لكن بطريقة علمية وفق تمش يقوم على تشاور واسع مع الجهات والقطاعات. هذه المرحلة (التحكيم) ستدوم طيلة شهر مارس ثم تتم في بداية افريل مصادقة مجلس الوزراء على المخطط بمحتواه الاستراتيجي والرقمي (عدد المشاريع والتمويلات الضرورية) ثم يقع اعداد قانون يحال على مجلس نواب الشعب للمصادقة عليه خلال الثلاثي الثاني على اقصى تقدير..

وماذا عن التمويل، اي كيف ستمول الدول مشاريع المخطط؟

يجري الآن التحضير لعقد "الندوة الدولية للاستثمار" في سبتمبر القادم حتى نروج على المستوى الدولي والداخلي لجملة هذه المشاريع.

بالنسبة للتمويل، هناك توازنات عامة ستخيم على تمويل تنفيذ هذا المخطط ما قد يجعل المهمة صعبة نسبيا لكنها لن تكون مستحيلة. من ذلك مثلا اننا اليوم بلغنا في تونس مستوى مديونية في حدود 52 بالمائة ويجنّب عدم تجاوزه بديون اخرى، الى جانب المخاطر المحيطة بالاقتصاد التونسي (مثلا قلة الامطار في الموسم الحالي قد تقلص بـ0 فاصل 5 بالمائة من النمو) كذلك هناك مخاطر امنية اقليمية. لذلك لا بد من البحث عن مصادر في نطاق هذه التوازنات وهذه المخاطر دون الوقوع في التداين مجددا. سنعول مثلا على الاستثمار العمومي الذاتي والزيادة فيه بـ50 بالمائة لان لنا فيه قدرات كبرى بعد ان حققنا في 2015 زيادة في مجال الصفقات العمومية بنسبة 70 بالمائة وهو ما دفع باغلب الممولين (البنك الاوروبي للاستثمار – البنك الدولي – البنك الافريقي للتنمية..) الى الاجماع مؤخرا على ان تونس من احسن البلدان في ما يتعلق بسحوبات القروض اي ان المشاريع التنموية العمومية تتقدم بنسق جيّد عكس ما يتردد باننا لم نحقق شيئا في الحكومة الحالية في هذا المجال واتهامنا باننا نحصل على الاموال ولا نستثمر.الى جانب تحقيق نجاحات اخرى على مستوى الاسعار ونسبة التضخم (نزلت من 5 فاصل 7 بالمائة الى 3 فاصل 5 بالمائة حاليا) ونسبة العجز في الميزانية التي بلغت سابقا 6 بالمائة ونزلت اليوم الى 4 بالمائة. فهذه التوازنات يجب المحافظة عليها حتى نقدر على الاقتراض مجددا لكن يجب ان تكون مشاريع المخطط ايضا في مستوى هذه التوازنات وان لا تدفعنا الى مطالب مشطة في مجال القروض.

لذلك اقترحنا في المدة الاخيرة على الممولين ان يقلصوا من نسب الفائدة وان يمكنونا من فترة خلاص مريحة نسبيا، وهناك بوادر لمساعدتنا في هذا السياق مثلا من مجموعة السبع (G7) الى جانب وعود بمساعدات وهبات وقروض طويلة المدى اي ما يشبه خارطة مارشال مصغرة لتونس بصفة استثنائية.

هناك بوادر ايجابية في المجال والندوة الدولية (في سبتمبر) ستزيد في الترويج لضرورة دعمنا ومساعدة هذه الديمقراطية الناشئة التي مازالت تعاني صعوبات عديدة (ارهاب – لا مركزية – مشكل ليبيا وتاثيره على الاقتصاد التونسي..)

من من الممولين يمكن التعويل عليه أكثر لضمان تنفيذ المخطط؟

اصدقاء تونس في مجال نوايا التمويل كثيرون على غرار الاتحاد الاوروبي الذي يعد الى جانب البنك الاوروبي للاستثمار من اكبر المساندين ماليا لتونس سواء عبر الهبات او القروض. وتنضاف لهما طبعا الدول الثلاث الكبرى (المانيا – فرنسا – ايطاليا) الى جانب تعبير سويسرا مؤخرا عن استعدادها للمساعدة اثر زيارة رئيس الجمهورية دون ان ننسى البنك الاوروبي للانشاء والتعمير.

وماذا عن الدول الخليجية ؟

علاقاتنا عموما جيدة مع كل الدول الخليجية وهناك تطور ملحوظ مع وجود تراجع بالنسبة للبعض. من ابرز الممولين يمكن ذكر الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الذي يضم عدة دول عربية وخليجية ودأب على مساعدة تونس منذ الستينات وهو ممول لعدة مشاريع بارزة في تونس(طرقات سيارة – ربط بالماء..). كذلك هناك الصندوق السعودي للتنمية والصندوق الكويتي للتنمية وهناك الان دولة قطر التي ساندت تونس ماليا بشكل جيد في الفترة الاخيرة وتستعد ايضا لاحداث صندوق للتنمية سيكون بلا شك ممولا بارزا في المخطط القادم. وبالنسبة لدولة الامارات هناك تراجع في التمويل والمساعدات في السنة الفارطة خصوصا صندوق ابو ظبي للاستثمار الذي لم نتواصل معه في الحكومة الحالية ونحن نعمل حاليّا إلى الدفع بهذا التعاون إلى ماهو أفضل في جميع المجالات لاسيّما في ما يتعلق بتمويلها لتونس خصوصا ان لديها امكانيات جيدة..

والولايات المتحدة الامريكية؟

الولايات المتحدة الامريكية رفعت هذا العام مستوى هباتها الى تونس الى 138 مليون دولار مقابل 80 مليون دولار في السابق. ليست لها برامج مباشرة في تونس بل في شكل هبات لكن الاهم هو ان لها تاثيرا كبيرا على صندوق النقد الدولي والبنك العالمي باعتبارها اكبر مستثمر فيهما، وهذا ما ننتظره منها في الفترة القادمة.. كذلك امريكا تساعد تونس عبر توفير الضمان على القروض الدولية وهذا جيد لانه يخفض تكاليف الفوائض من 5 بالمائة الى 1 بالمائة.

هل تعتقدون ان مجلة الاستثمار ومخطط التنمية سيحققان الانتظارات في مجال التنمية والاستثمار بالسرعة المرجوة؟

ما اعد به التونسيين هو ان المشاريع المنتظرة في الفترة القادمة (في القطاعين الخاص والعمومي) ستحقق بالفعل جانبا كبيرا من الانتظارات لكن لا بد من الانتظار والصبر.. الاستثمار يتطلب على الاقل سنة ونصفا ليعطي اكله كاملا في مجال التشغيل ثم سنوات اخرى لتبرز تاثيراته على التنمية الجهوية وعلى نسبة النمو عموما.

ففي 2015 الاستثمار الخارجي زاد بنسبة 20 بالمائة والاستثمار الداخلي زاد ايضا في المجال الصناعي وهذا بدانا نشعر بنتائجه ووقعت برمجة تقويته بـ10 بالمائة في 2016 وهو ما ستكون له نتائج ملحوظة سنة 2017 و2018.. لذلك برمجنا في 2016 نموا بـ2 بالمائة سيخلق لنا 30 او 40 الف موطن شغل مع 10 آلاف موطن شغل من الاقتصاد الاجتماعي. وفي 2017 قد نحقق نموا بـ3 او بـ3,5 ٪ وفي 2018 قد يبلغ 4 ٪ او 4,5 ٪ .. وهو ما سيمكن من امتصاص البطالة وتحقيق النمو.

الموضوع...ministère de développement, d'investissement et de la coopération internationale.
Descripteurs..